

يقضي قول بان القول بوجوب قول الصحابي من فعله او من تقريره متعلقا بالتصريح
بخلافه فان التصريح هناك حال ان تعيينه وان مع مفعول لمفعول يقتضيه
ومع اللفظ والمدلول في فيه اي في هذا المقام جميع ما تقدم لعدم شموله لما ثبت
حكمه ان قول الصحابي وفعله وتقريره وما ذكرنا او هو ان يحكم الصحابي من فعل
من الافعال بان طاعة الله وهو عصية لا يحظره اياكثرة وهو التصريح
فاذا قيل في الصحابي عند ذكر الحديث بوضعه او وقوعه فهو نوع ايضا كما اذا قيل عن
الصحابي صريح بذلك النووي وحال التشبيه لا يشتهر عليه السوا من كل
جهة وفي نسخ من صحاحي بل فيما يقصد وما كان هذا المختصر مما لا يجمع انواع
علوم الحديث الاضافية سانية قبل هذه العبارة غير ظاهرة المعنى والاحتمال بقول
بدلها او من تعريف الصحابي بالاستقلال من هو ظاهر وهو ان كل طاعة لله ما للسؤال
عن ملاهية دون من والاصح ان يقول انه من هو على ان يكون بلامه بقرينة الصحابي
ونحوه في تعريف الصحابي وهو لتخصيص معرفة الصحابي بغيره من الرواية والا
فالمعنى من المبادى في المسائل والمباقي في الازمنة غير ظاهرة وكان الاصل يقول
ولما ايجز الكلام في تعريف الصحابي فوجهه وكذا الحال في التابوق قول وهو اي الصحابي
من لقي بكسر القاف اي اي النبي عم اوره النبي جالوته مؤنثا به اي النبي
وبما جاء من عند الله تعالى قال السخاوي دخل فيه من اراه من من الجن لا عليه
السلام بعثا ليدققوا وهم مكفوفون فيهم العصاة والطابعون ولذا قال ابن
خزيم في الاضية من المحل قد علمنا الله عز وجل ان نفر من الجن آمنوا وسمعت القرآن
من النبي عم فيهم الصحابة فضلا عن تعيين ذكرهم فيهم في الصحابة ولا المتأ
لانكاره ان الله على النبي في المديني في تحريم في الصحابة لبعض من عرفهم فانه
لم يستند في الحجج وما على الاسلام اجماعا او تخللت وصلية ردة في ارتداد
وتصرف الاصح اي على مقتضى مذهب المشافعي ومن تبعه من الارتداد ولا يبطل الاعمال
الابوة على الكفر ما في مذهبنا القري من ان ردة تبطل في جميع الاعمال والجميع

الى الاسلام

الى الاسلام واجب اعادة الحج فان فرض غيري فتبطل صحبة بالردة فلا يكون صحابيا الا
ان حصلت له رخصة ثانية وعلا الامم المالك في ثبوت زيادة بيان لهذا الوجوب
تشارة حنفية مشهور بان علامة حديثه يعرفه بذهب وقا قال في الاصح الذي
ذهب اليه لجمهور وهو قولهم ان على الاسلام للشاذل ان يكون من زمان على الامة
معهذا في الصحابة قلت واذا ذكرتم بولكم بالظهور بل في حقيقة انما ذكره ليعرف
عليه ولو تخلت ردة على الاصح ولكنه معهم ان يكون على الاصح قيدا المستألفين
فدفعته بقوله في الاول اجماعا المراد باللقائى اللاتقان ما هو اعلم من الجملة
والتماشاة وكذا في الكماله والمبايعه ووصول احدهما الى الاخر ان لم يكن له ان
احدهما الاخر ويؤيد في قوله في اللقائى المعلق الا على المشا على الوصول اذ في التعريف
رخصة احدهما الاخر ولو لم يشر في منزلة مطالعة طاعة النبي عم الذي هو
افضل من الكبريت الاخر في الشايش كان كما صرح بعضهم اذ اراد علم اوره
مسما الخطه طبع قلبه على التقافة في الدين لانه باسلامه تولى لقبولها فاذا
قابل ذلك النور لعظم اشرك عليه فظفر اثره على قلبه وجوارحه والمراد
شخصية في حال جميعه تسواه كان ذلك الاصل وما ذكر من الروية بنفسه
او غيره اى سواء كان بالاستقلال بان يقصد رخصة على صفة او بالتعيين وسبلة
لغيره سواء كان بالاستقلال بان يقصد رخصة على صفة او بالتعيين وسبلة
تعبا بوجوه نراه على اتفاقا من غير قصد والافا لروية بالغير على ما عرفت او يقال
معناه سوى كما ه سفة احدهما الاخر ينبغي ان يكون هو نفسه بائنا على الروية
او كما يفهم بان يكون البعث ذلك الغير في ال قال التلميذ قول غيره اي بان يكون
صغيرا فيميل الى النعيم والتعبير بالقران في قول بعضهم لسان من راي النبي
ولما قال اوله لا يمكن ان يدل بالروية وقوله بعضهم بعضهم بناء على القابل يقال
المراد بالروية اللاتقان بحيث لو كان له بصيرة كما هو المستعمل في العرف وبعضهم
هو اوجوب الصلوة على ما قاله التلميذ وقال له في هكذا الحقة كثيرة في هذا الحديث